جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٩٥)

دور التكتــلات الاقليميــة العربيــة والدوليــة فى التنميــة الاقتصاديــة العربيــة (مع التركيــز على التكتــلات العربيــه)

إعــداد

د / فادية محمد عبد السلام

فبراير ١٩٨٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الفهـــرس

الصفحة

مقدمـــة ..... أ

(١) التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ١

(٢) التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ١٦

(٣) التجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية ٢٥

(٤) دور المشروعات العربية المشتركة فى التنمية الاقتصادية ٤٢

(٥) العلاقات الاقتصادية المالية الخارجية والتنمية الاقتصادية ٤٧

(٦) خاتمـــة ٦٤

(٧) المراجـــع ٦٩

مقدمـــــة

عندما أقبلت الأقطار العربية تباعا للاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية كان الأمل يراود كل منها للفكاك من التخلف الذى تراكم خلال عهود الهيمنة الأجنبية على الوطن العربى .

ونتفق على أن المعضلات التى تحاصر عمليات التنمية العربية كثيرة ولكن جذورها معروفة اذ هى تنبع من مصدرين اثنين : أولهما ناشىء عن اشتداد قسوة شـــــروط التعامل التبعى مع الاقتصاديات الأجنبية خصوصا البلدان المتقدمة صناعيا منها ، وثانيهما يعود الى حالة القصور الذاتى المتولد عن اقتران التخلف مع التجزئة القطرية وما رافق ذلك من اختلال أصاب الكيانات الاقتصادية القطرية كل على انفراد . فلقـــــد فرضت التجزئة شروطها وجعلت الأقطار منفردة تفتقد لواحدة أو أكثر من المقومـــــات الأساسية للتنمية الشاملة . فبعض الأقطـار تفتقر الى الأيدى العاملة والبعض الآخـــر يعلن ندرة الموارد المالية والبعض الثالث يعانى ندرة الموارد الطبيعية والأقطـــــار فى غالبيتها تعانى من ضيق اسواقها المحلية .

ازاء كل ذلك بدأت الأقطار العربية تبحث عن مخرج للخروج من مأزق التخلـف والتبعية فرأت أن تقابل التكتلات الاقتصادية الدولية ممثلة فى تكتل الدول الصناعية ـ السوق الأوربية المشتركة ، اليابان ، الولايات المتحدة ، تكتل الكوميكون باقامة تكتـــل عربى مماثل ولقد تدرجت المساعى واتخذت أشكالا متعددة ابتداءا من قرار انشـــاء السوق العربية المشتركة ، مجلس التعاون الخليجى ومجلس المغرب العربى مؤخرا .

وللأخذ فى الاعتبار المنهاج الذى تتبناه هذه الدول لتحقيق أهـــــداف التنمية لا بد من اكتشاف وتحديد منهاج التعاون الاقتصادى الانمائى وهو المنهـــاج الذى يحقق منافع للتنمية ويوفر الاطار المناسب لمحدداتهـــا .

وعليه فان المنهاج الذى سيجرى استكشافه وتحديد مواصفاته يتعلق ب :

أولا : بأى شكل من أشكال التعاون الانمائى أو التكامل الاقتصادى المعروفة سواء فى الفكر الاقتصادى أو فى الميدان التطبيقى .

ثانيا : المجال الجغرافى الاقتصادى لهذا التعاون وهذا استلزم تحليل متعمق لهيكل واتجاهات ومشاكل التنمية الاقتصادية تمهيدا لالقاء الضوء على بعض الاحتياجات الانمائية ذات لطبيعة الاستراتيجية .

ثالثا : استلزم التحليل اجراء تقويم لمسار حركة التعاون الانمائى المعاصر فى دوائرها الاقليمية وشبه الاقليمية العربية والدولية وهو ما استلزم الوقوف على مدى التشابك فى العلاقات الاقتصادية والانمائية فى دوائرها المختلفة وانعكاساتها الايجابية والسلبية على حركة التنمية الاقتصادية دون فتح الطريق الى وضع مواصفات المنهاج وتحديد قوة الدفع اللازمة لايجابيات حركة التعاون الانمائى فى دوائرها المختلفة .

رابعا : انه لتقييم طبيعة الأدوار المختلفة للتكتلات الاقليمية العربية والدولية فى التنمية لا بد من الاحتكام الى مجموعة من المعايير تتعلق بالأثر على استغلال الموارد ، النمو الاقتصادى ، التدريب للعمالة ، التكنولوجيا ، درجة التشابك القطاعى ، الأثر على الاستقلال الاقتصادى (الحد من التبعية) ثم الأثر على تطور أو نمو التجارة الخارجية . ولكن البحث يتبنى وجهة النظر القائلة بأن التنمية الاقتصادية المعاصرة قد بلغت مرحلة فى المنطقة العربية تستلزم لاستمراريتها وجود سوق واسعة لكل من عناصر الانتاج والسلع تفوق أى سوق محلية . وهو يبرز الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية والتكتلات الاقليمية والدولية حيث يفترض أن يتوفر من خلال التكتلات العربية الربط بين سوقى عوامل الانتاج والسوق السلعية . أيضا فان التجارة الخارجية انعكاس لكل التغييرات الهيكلية

داخل أى قطر • من ناحية أخرى تساهم التكتلات الدولية بطريقة أو بأخرى فى ايجاد علاقة بين عناصر السوقين فى المنطقة العربية • ومن هنا تبرز أهمية التركيز على علاقات التجارة الخارجية (أى الحساب الجارى) وعلاقات حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات للمنطقة العربية •

وبما أن الدراسة موجهة لخدمة أغراض تطبيقية فان دائرة اهتمامها لم تنحصر على الجوانب النظرية للتعاون الانمائى رغم أنها لم تغفلها ولم تهتم باقتراح منهاج أو مدخل معين (تجارى ، انتاجى ، تخطيطى ، سياسى) للتكامل الاقتصادى العربى يعمل بمثابة قوة دفع لمسار حركة التنمية فى المنطقة العربية صوب أهدافها •

وحيث ان هذه الدراسة تبتغى التحرى عن طبيعة الاتجاهات الانمائية ولأى مدى ساهمت المساعى العربية نحو التكامل بأشكالها الاقليمية وشبه الاقليمية وبمفهومها التعاونى الشامل أو الجزئى القطاعى وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية بالتكتلات الدولية الرئيسية فى تعزيز وتقوية التنمية الاقتصادية القطرية • ولعل التحرى المزمع اجراؤه سيكشف عن أسباب انحراف المسارات الاتجاهية فى التنميات القطرية عن المسطح المشروع فى التكامل الاقتصادى العربى •

أيضا ولتحقيق هذا التحرى ولتقييم طبيعة أدوار التكتلات الاقليمية العربية والدولية فى التنمية الاقتصادية العربية ركزت الدراسة على مناقشة هذه الأدوار من منظورين الأول : علاقات التجارة الخارجية ، الثانى : المنظور المالى الخارجى • وهى بهذه الطريقة تكون قد أهملت دور التعاون مع التكتلات الدولية فى مجال نقل التكنولوجيا والأمور المرتبطة بها وهى قياس الفجوة التقنية •

ثم ان تركيزها على العلاقات الاقتصادية الخارجية مع التكتلات الرئيسية (الدول الصناعية «الدول الاشتراكية) تكون قد أهملت علاقات الأقطار العربية مع الدول النامية الأخرى غير العربية ووضع الشركات متعددة الجنسيات فى العالم المعاصر والتى أصبحت مصدر خطر كبير للعالم النامى •

انطلاقا من هذه الأهداف المتواضعة تغطى الدراسة خمس نقاط رئيسية :

١ ـ التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية وتهدف هذه النقطة الى التعرف على الاتجاهات العامة لحركة التنمية ومنجزاتها : الاداء الاقتصادى للنمو ، المستويات الحالية من التقدم للقطاعين الصناعى والزراعى وذلك بهدف تحديد الملامح السلبية للتنمية العربية والمعوقات الهيكلية لها .

٢ ـ التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وتناقش دور التجارة الخارجية فى رسم مسار التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى : قياس التبعية للدول الصناعية ، ودرجة الاعتماد على التجارة معها والاكتفاء الذاتى الجماعى داخل المنطقة ، التعرف على التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية .

٣ ـ التجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية : يهدف هذا الجزء الى اظهار دور التكتلات الاقليمية العربية والدولية فى التنمية الاقتصادية من خلال علاقات التجارة الخارجية وعلى ذلك فانه يغطى التجارة الخارجية للتكتلات الاقليمية العربية ـ السوق العربية المشتركة ـ مجلس التعاون الخليجى ودول مجلس المغرب العربى والدول الأقل نموا . كذلك يتعلق بالتجارة الخارجية العربية مع التكتلات الدولية ممثلة بصفة رئيسية فى تكتل الدول الصناعية والدول الاشتراكية الكوميكون ثم يتم تقييم عام للتجارة الخارجية والتكتلات الاقليمية العربية والدولية بهدف اظهار طبيعة الادوار واوزانها مما يساعد فى وضع رؤى مستقبلية لتصحيح مسار الانحرافات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٤ ـ دور المشروعات العربية المشتركة فى التنمية الاقتصادية العربية وتناقش مدى مساهمة وملاءمة المشروعات العربية كشكل للتكتل الاقليمى الجوئى فى التنمية الاقتصادية العربية وهذه النظرة الصريحة ربما تفيد فى تصحيح النظرة لمفهوم وامكانات التكامل الاقتصادى العربى .

٥ — العلاقات الاقتصادية المالية الخارجية والتنمية الاقتصادية العربية : ان مناقشة دور التكتلات الاقليمية العربية فى التنمية الاقتصادية لا بد وأن تجرنا نحو التحليل السريع لحركة رأس المال والتدفقات المالية من داخل المنطقة (الدول النفطية المنتجة الرئيسية وأعضاء أوابك) وخارج المنطقة — من بلدان الفائض النفطية نحو بلدان العجز سواء فى شكل تحويلات خاصة وحكومية ، قروض ومساعدات وعون عربى غير مشروط ، استثمار مباشر ومن التكتلات الدولية الصناعية — قروض ومنح لجنة مساعدات التطور DAC والكوميكون . وذلك من أجل تقييم مساهمة العلاقات المالية فى التخفيف من مشاكل عجوزات المدفوعات ومن أجل تعزيز وتدعيم التنمية العربية .

(١) التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية

ان تقييم منجزات التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية يتطلب التعرف على الاتجاهات العامة لحركة التنمية ومنجزاتها : الأداء الاقتصادى للنمو ، المتعرف على المستويات الحالية للتقدم فى كل من القطاعين الصناعى والزراعى وذلك بهدف تحديد الملامح السلبية لحركة التنمية العربية والمعوقات الهيكلية لها أيضا دراسة الأطر المالية والمعرفة لانجازات التنمية وذلك خلال التحليل الكمى للفوائض المالية وعجوزات موازين المدفوعات وسنكتفى فى هذا القسم من الدراسة بالتركيز على الاتجاهات العامة لحركة التنمية العربية أما الأطر المالية لانجازات التنمية فيأتى الحديث عنها فى سياق العنوان الانمائى العربى فيما بعد .

اتجاهات النمو الاقتصادى

ينقسم العالم العربى فى هذه الدراسة الى خمس مجموعات رئيسية : المجموعة الأولى وتشمل الامارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت . المجموعة الثانية وتضم كل من الجزائر ، العراق ، ليبيا . المجموعة الثالثة وتتكون من تونس وسوريا ، ومصر ، الرابعة والخامسة الاردن ، لبنان ، المغرب ، جيبوتى ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، وشطرى اليمن . وبالرغم من أن هذه الدول تجمعها عوامل جغرافية وتاريخية وتشترك فى لغة واحدة الا أنها من الناحية الاقتصادية مختلفة نسبيا .

وهذا الجزء يعنى بدراسة الأداء الاقتصادى للمنطقة باستخدام مفهوم معدلات النمو الاقتصادى والعوامل المسئولة عن ذلك (جدول ١) .

جـــدول (١)

معدلات النمو للناتج المحلى (بالأسعار الثابتة) للدول العربية كأقطار وكمجموعات ولمجموعة الدول النامية

المجموعة	السنة / الاقطار	٧٠ـ١٩٧٥	٧٥ـ١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٤
الأولى	الامارات	17,1	10,4	% 2,0	-% 1,3
	البحرين	5,7	12,1	% 2,8	% 4,0
	السعودية	%9,0 10,9	8,3 %8,1	% 7,9 %4,8	%0,9 % 0,9
	عمان	11,6	4,8	% 6,7	%11,2
	قطر	12,7	11,0	-	-
	الكويت	1,5	5,4	% 5,3-	% 0,3
الثانية	الجزائر	%6,0	%6,0	% 3,8	% 5,1
	العراق	%6,8 %8,1	%8,1 %7,4	- %4,2-	- %3,2
	ليبيا	%6,5	%8,2	%13,4	% 0,1
الثالثة	تونس	%7,9	%4,0	% 5,3	% 6,5
	سوريا	%5,7 %9,6	%2,4 %4,8	%10,3 %8,0	%3,4- % 2,2
	مصر	%4,1	%5,8	% 7,8	% 5,2
الرابعة	الاردن	%3,9	%6,9	% 4,8	%1,1
	لبنان	%0,0 %2,8	%11,4- %3,4	%0,4 -	- %3,4
	المغرب	%3,8	% 5,6	%-1,3	%3,7
الخامسة	جيبوتى	%4,8	% 1,4	-	-
	السودان	%2,1	% 3,2	%-1,6	%-9,2
	الصومال	%4,3 %1,4	% 2,1 % 1,1	% 6,7 % 3,8 %2,1	%-5,8 % 3,1 -% 0,2
	موريتانيا				
	اليمن الشمالى	%1,9	% 7,0	% 8,6	-% 4,6
	اليمن الجنوبى	%6,5	% 4,7	% 9,2	-% 2,5
	مجموعة البلدان العربية	%6,2	% 6,1	%-2,8	% 1,7
	مجموعة البلدان النامية	*%3,5	*% 4,0	% 1,6	% 4,1

المصدر : (١) للفترتين ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٥ ـ ١٩٧٧ حسبت معدلات النمو السنوى المركبة من بيانات جدول رقم (٥ ـ ١) وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ ، د . محمود الحصى ـ خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية : دراسة للاتجاهات الانمائية فى خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادى العربى ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ـ الطبعة ١٩٨٤ ، ص ١٧٣ .

(٢) حسبت معدلات النمو لمجموعة الدول النامية للفترتين ٧٣ـ١٩٧٥ ، ٧٥ـ١٩٧٧ ، باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة من :
UN: International financial statistics, 1987, p. 160.

(٣) أما بيانات الاقطار العربية للأعوام الباقية فقد اخذت من التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ ونفس الشىء بالنسبة لبيانات مجموعة الدول النامية للأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، جدول رقم (٢) ص ٢٧ .

جـــــدول (٢)

تطور المساهمة النسبية لفروع النشاط الاقتصـــادي الزراعة ، الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلـــي الاجمالي في الاقطار العربية كافة ، وحسب المجموعات للعامين ١٩٧٧ ، ١٩٨٥

(%)

المجموعة	القطاعات / الدول	1985 الزراعة	1985 الصناعة الاستخراجية	1985 الصناعة التحويلية	1977 الزراعة	1977 الصناعة الاستخراجية	1977 الصناعة التحويلية
الاولى	الامارات	1,3	44,4-	10,0	مجموعة البلدان النفطية		
	البحرين	1,1	15,8	11,4			
	السعودية	3,1	31,7	8,2			
	عمان	3,0	48,0	3,2			
	قطر	1,2	47,8	8,1			
	الكويت	0,6	42,6	8,0			
الثانية	الجزائر	9,1	24,1	14,1			
	العراق	11,2	20,9	11,0			
	ليبيا	2,6	39,3	4,3			
الثالثة	تونس	13,2	9,6	12,0	مجموعة البلدان غير نفطية		
	سوريا	20,0	8,3	8,9			
	مصر	19,0	22,5	13,6			
الرابعة	الاردن	7.2	3,1	13,0			
	لبنان	8,8	-	12,6			
	المغرب	17,3	5,1	16,6			
الخامسة	جيبوتي	6,2	-	7,5			
	السودان	22,4	0,1	8,2			
	الصومال	43,4	0,4	5,4			
	موريتانيا	27,0	13,1	5,2			
	اليمن الشمالي	20,9	1,2	7,5			
	اليمن الجنوبي	10,5	-	7,9	19,8	2,4	13,2
	مجموعة البلدان العربية	8,5	27,2	8,2	10,9	17,6	9,9

المصدر : أرقام عام ١٩٧٧ أخذت من المرجع السابق د . محمود الحمصي ... جداول أرقام (٥ـ٤) ص ١٨٢ ، (٥ـ٥) ص ١٨٥ ، (٥ـ٦) ص ١٨٦ .

* الأرقام تشمل كل الدول النفطية في المجموعتين الاولى والثانية باستثناء البحرين أما أرقام عام ١٩٨٥ فقد حسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ، الملحق (ح/١) .

** يمثل أرقام عام ٨٤/٨٣ ومحسوبة من جدول (١١ـ٥) ص ٢٨١ ، كتاب الاحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٦ ص ٢٨١ والأرقام منسوبة للدخـــل المحلي بتكلفة العوامل .

ان معدل النمو السنوى المركب للناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية خلال السبعينات كان أعلى من معدل النمو السنوى المركب لمجموعة الدول النامية جدول (١) . وهكذا فالتقدم الاقتصادى فى المنطقة العربية بدى أفضل خلال السبعينات أى خلال ما يسمى بالحقبة النفطية . ويمكن أن تسجل بعض الملاحظات بخصوص ذلك :

أولا : ان هذا التقدم كان فقط نتيجة التوسع الاقتصادى فى عدد قليل من الدول .

ثانيا : بالرغم من أن النمط الهيكلى للتوسع الاقتصادى قد اختلف من بلد لأخرى الا أنه يدين بالفضل لصناعة البترول بصفة خاصة . وهاتين الظاهرتين من كل من النمو الغير متوازن القطاعى والجغرافى يمكن رؤيتها لو نظرنا للمنطقة كخمس مجموعات حسب مستويات الدخل القومى والسكان (*) أو كمجموعتين مجموعة الدول النفطية الرئيسية وتضم المجموعتين الأولى والثانية ثم مجموعة الدول العربية غير النفطية أو التى لا يلعب فيها النفط دورا رئيسيا جدول رقم (٢) .

ففى المجموعتين الأولى والثانية حيث تراوحت معدلات نمو الناتج المحلى بين ١٧ الى ٩٪ خلال السبعينات وصلت فيه نسبة الصناعات الاستخراجية فى الناتج الى ٣٥٪ اذا أخذنا فى الاعتبار فروعها المرتبطة من البتروكيماويات ، الأسمدة والتكرير .

كذلك فان الدول التى تراوحت معدلات نموها الاقتصادى بين ٥ ، ٦٪ مثل تونس المغرب ، سوريا ، مصر (من المجموعتين الثالثة والرابعة) قد اعتمدت على الزراعة مثل مصر وسوريا وعلى هيكل قطاعى أكثر تنوع مثل المغرب . هذا بالاضافة الى أن أهم موارد النمو فى هذه الدول كان فى قطاع الصناعة التحويلية حيث أنه قد مثل المحور الأساسى لحركة تنويع الانتاج وقد نال النصيب الأوفى من الاهتمام فى معظم خطط التنمية القطرية بالرغم من أن مساهمته لم تتجاوز

(*) هذا التقسيم هو نفسه المتبع فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد .

١٠٪ [١] فى فترة السبعينات أيضا فان كل من لبنان والاردن قد اعتمدتا على توسع قطاع الخدمات فى السبعينات .

ثالثا : أما الدول التى عرفت بالاقتصاديات الزراعية فقد تمثلت فى السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الشمالية حيث تميزت بمعدلات نمو اقتصادى منخفضة فى السبعينات (باستثناء اليمن الشمالية) وبمعدلات سالبة فى الثمانينات . ويلاحظ أنه فى بعض هذه الدول العربية لعبت ظروف عدم الاستقرار السياسى والتوسع غير المتناسب فى القطاع الحكومى والنمو المتقطع فى القطاع الصناعى دورا فى حدوث معدلات منخفضة من النمو الاقتصادى .

رابعا : ان قطاع الزراعة على نطاق الوطن العربى كانت حركته الانمائية متباطئة بحيث جعلته يتخلف عن مواكبة القطاعات الاخرى . فقد سجل انخفاضا فى الثمانينات الى نحو ٨٪ مقارنة بـ ١١٪ فى السبعينات . ويلاحظ من جدول (٢) أن مساهمته فى الناتج المحلى للدول النفطية (المجموعة الأولى) منخفض مما يعكس ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية هناك .

خامسا : لم يطرأ تغيرا جوهريا على الهيكل الاجمالى للقطاعات الغير نفطية للبلدان العربية حتى فى الثمانينات وكان تباطؤ النمو القطاعى عاملا مشتركا بينها اضافة الى ما تتسم به الاقتصاديات العربية من غلبة القطاع الأولى وقطاع الخدمات فى تكوينها . ومع عدم اغفال التطور الذى طرأ على قطاعات الانتاج السلعى فى العديد من الأقطار العربية الا أن هذا التطور لم يبلغ درجة تمكنه من تصحيح الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاديات العربية بحيث تأخذ القطاعات السلعية وخاصة الزراعة

---

(١) مرجع سبق ذكره ، د . حمصى ص ١٨٧ .

(٢) M. Girigis, "Development and trade patterns in the Arab World", Welts. Archiv, 1973, p, 123.

والصناعات التحويلية دورها كقطاعات رائدة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبالنظر الى جدول (٢) يتضح لنا أنه على مستوى المنطقة العربية فان مساهمة الزراعة قد انخفضت من ١١٪ في السبعينات الى ٨٪ في الثمانينات (١٩٨٥) وانخفضت مساهمة الصناعة التحويلية من ١٠٪ في (١٩٧٧) الى نحو ٨٪ في ١٩٨٥ . في الوقت ذاته زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية من ٥ر١٧٪ الى نحو ٢٧٪ في الوقت ذاته نلاحظ تصدر هذا القطاع للمجموعتين الأولى والثانية وبشكل أقل في باقي المجموعات وقد يكون من الملفت للنظر أن بعض البلدان العربية (غير الأعضاء في الأوبك) تظهر نمطا للتنويع الاقتصادي يختلف اختلافا ملحوظا اذ تشهد كل من سوريا وموريتانيا وتونس ارتفاعا متواضعا في المساهمة للصناعة الاستخراجية (لا تتجاوز ١٣٪ عام ١٩٨٥) وترتفع هذه النسبة لمصر ارتفاعا ملحوظا الى نحو ٢٣٪ ويجب عدم الاستدلال على أن التنويع أوسع في هذه البلدان وانما يعني فقط أن قطاع النفط لم يكن له التفوق الساحق . وقد يبدو أن صورة الجزائر أفضل حيث نجحت في احداث تنويع واسع في الاقتصاد حيث حققت كل من الزراعة والصناعة تقدما ملموسا بالاضافة الى التعدين .

أيضا فان تأثر اقتصاديات النفط بانخفاض صادرات البترول [1] خلال الثمانينات مقارنة بالسبعينات قد انعكس في تدني معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية فمن المستويات العالية للسبعينات ٧-٩٪ ثم رصد معدلات نمو سالبة (-٤.٠٪) وأخرى موجبة ولكنها منخفضة ٠.٩٪ .

---

(١) يفيد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ هي ٢٨ بأن صادرات النفط العربية قد انخفضت من ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالي ١١٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

سادسا : تشير الجداول الى أن التراكيب الهيكلية للاقتصاديات القطرية فيه شهدت تغيرات ما عبر الأشواط الانمائية الماضية ولكن هذه التغيرات متفاوتة بمقاديرها تفاوتا واسعا من قطر الى آخر ويبدو التفاوت واسعا بصورة خاصة بين مجموعة الأقطار التى بدأت حركاتها الانمائية متأخرة زمنيا وبين الأقطار التى بدأت قبلها ويلاحظ فى حالة الأقطار النفطية أن التغيير الواسع لدى هذه الفئة يكاد ينحصر معظمه فى قطاع واحد أو قطاعين مشيرا الى مدى الاختلال فى التركيب التنويعى للاقتصاد الوطنى فى هذه الأقطار .

القطاع الصناعى

لا يزال استخراج النفط والغاز الطبيعى يشكل مركز الثقل فى القطاع الصناعى العربى أما الصناعات التحويلية فتعتبر مصدرا متزايد الأهمية للدخل وتشغيل الأيدى العاملة فى الدول العربية غير النفطية . اضافة الى تزايد أهميتها مؤخرا فى الدول النفطية حيث بدأ يلعب دورا مهما فى توجيه التنمية وتحقيق عوامل النمو الذاتى خاصة بعد الاهتزازات المتتالية فى قطاع النفط التى واجهت الدول العربية منذ عام ١٩٨٤ . والصناعة التحويلية رغم الصعاب التى تعانى منها نلاحظ أنها قطعت شوطا لا بأس به فى معظم الدول العربية واستمرت مساهمتها فى النمو نظرا لاعتماد انتاجها على عوامل داخلية أكثر ثباتا ولأن أغلبها يمثل صناعات احلال للواردات ومن ثم تغطى احتياجات السوق الداخلية بالدرجة الأولى . وكما تظهر أرقام الجداول فان تغيرا طفيفا فى هيكل الاقتصاد العربى بجمله لصالح الصناعة التحويلية يمكن ملاحظته . وجدير بالذكر بأنه قد صاحب نمو الصناعات التحويلية ظهور الدور البارز لقطاع النفط وازدياد حصة الخدمات فى الناتج المحلى سواء فى الدول النفطية أوغير النفطية . فيلاحظ أن الصناعة التحويلية فى الدول النفطية قد نمت بمعدل يقارب ١١٪ سنويا ولم تواكب تلك الصناعة فى الدول غير النفطية هذه المعدلات اذ لم يتجاوز معدل نموها السنوى ٣٪ خلال نفس الفترة . ويدخل ضمن الصناعة التحويلية أنشطة متعددة أهمها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ